



## تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي

1- يذكر المجلس التنفيذي أن المؤتمر العام الدائم الثاني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي افتتح في نيروبي، كينيا، في 22 ديسمبر 2014. وبعد ذلك، في كلمتي الأولى أمام الدورة العادية السادسة والعشرين للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي التي عقدت في أديس أبابا في 26-27 يناير 2015، أشرت إلى أن المؤتمر العام الجديد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي سيركز على تعزيز التطلعات التي يمثل الإنسان محورها الواردة في القانون التأسيسي للاتحاد وتسخير الدروس المستفادة من المؤتمر العام الأول وتغذيتها في العملية الرامية إلى ضمان تحقيق المؤتمر العام الثاني للأهداف والغايات التي أنشئ من أجلها.

2- وفقا لذلك، سلطت الضوء على الأولويات التي حددتها الدورة العادية الأولى للمؤتمر العام الدائم الثاني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي في نيروبي، كينيا، لتحقيق هذه الأهداف. ويشمل ذلك لمحة تعريفية وممارسة توجيهية لإطلاع الأعضاء الجدد في مؤتمر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي على قواعد وإجراءات ولوائح وعمليات الاتحاد بحيث يكون للمؤتمر هدفه وتوجهه الصحيح وأنيستند أساسا إلى القواعد. ثانيا: الاستمرار في عملية الدمج المؤسسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي من خلال تنشيط عمل لجنة وثائق التفويض ومواصلة الانتخابات الفرعية على مدى سنة واحدة لشغل الوظائف الشاغرة المتبقية في المؤتمر العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي، وبالتالي ضمان تمثيل أوسع بين الدول الأعضاء في الاتحاد. ثالثا

ويرتبط بذلك، هو تعزيز أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي في مديرية المجتمع المدني والأفريقيين في المهجر لترسيخ الصلة التي تركز على الإنسان في القانون التأسيسي للاتحاد (المادة 3)، ودعم عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي (EX.CL/633(XVIII)) وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للمهجر على نحو ما صدق عليها مقرر المؤتمر (ASSEMBLY/AU/DEC.354(XVI)).

3- تتمثل الأولوية الرابعة في المشاركة الفعالة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي في شؤون القارة، بما في ذلك الأزمات والصراعات المختلفة، وكذلك القضايا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. والخامسة هي تفعيل لجان المجموعات القطاعية للترويج للاتحاد الأفريقي، وحشد الدعم لأجندة 2063، وأجندة التنمية لما بعد 2015، وأطر السياسات مثل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. أما السادسة والأخيرة فهي الاستمرار في توعية الجماهير الأفريقية في مختلف الدول الأعضاء لدعم سياسات وبرامج الاتحاد الأفريقي وبدء عمليات بناء وتدعيم الفروع الوطنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي في كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد باعتبارها إطارا لنشر المعلومات وبناء الدعم لبرنامج وأنشطة الاتحاد الأفريقي. ويسعدني أن أبلغ هذا المجلس الموقر أن العمل قد بدأ على نحو فعال وحقق نتائج ملموسة في جميع المجالات.

4- بداية، عقدت جلسة تعريفية وتوجيهية بخصوص المؤتمر العام الدائم الثاني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي في القاهرة، مصر، من 27 مارس إلى 1 أبريل 2015. وأود أن أتوجه بالشكر إلى جمهورية مصر العربية، حكومة وشعبا، على الدعم القوي الذي مكن الاجتماع من تحقيق أهدافه. وقد عزز عملية التوجيه والتعريف التفاهم العميق بين الأعضاء بشأن الاتحاد الأفريقي، والقانون

التأسيسي، والأجهزة والهياكل الرئيسية، وكذلك النظم واللوائح المالية والإدارية وغيرها. ومن ثم، وفر ذلك أساسا منطقيا لأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي لكي يقدرُوا تماما أدوارهم، وواجباتهم ومسؤولياتهم، والثوابت التنظيمية التي ينبغي لهم العمل فيها.

5- كما وفر ذلك إطارا للمؤتمر العام الثاني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لوضع القواعد والمعايير الداخلية التي من شأنها أن توجه عمله الخاص. وفي هذا الصدد، اعتمد مؤتمر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بمساعدة ودعم مكتب المستشار القانوني، وأمانة مديرية المجتمع المدني والأفريقيين في المهجر، قواعده وإجراءاته الداخلية التي ستراجعها اللجنة الفنية المتخصصة لوزراء العدل في اجتماعها المقبل (أكتوبر/نوفمبر 2015) تمهيدا لبحثها من قبل المجلس التنفيذي في دورته العادية الثامنة والعشرين في يناير 2016 من خلال لجنة الممثلين الدائمين.

6- تتواصل عملية التعزيز المؤسسي للمؤتمر العام الثاني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي على قدم وساق. ووضع الاجتماع العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي عقد في القاهرة، مصر، في فبراير/ مارس 2015 خارطة طريق مناسبة لهذه العملية. وبالتالي، قامت الأمانة العامة في مديرية المجتمع المدني والأفريقيين في المهجر بتمديد وإعادة فتح باب تقديم الطلبات حتى 31 ديسمبر 2015 من أجل تنشيط العملية. وسوف تجتمع لجنة وثائق التفويض بعد قمة يونيو 2015 بوقت قليل في ماسيرو، ليسوتو، لوضع الموعد والجدول الزمني لإجراء انتخابات جديدة، وتقديم التوجيه إلى اللجنة المشتركة بين الإدارات للاتحاد الأفريقي للتحقق من المرشحين وأهليتهم. وعلى ذلك، ومن ثم، فإنه من المتوقع أن تجرى الانتخابات الإقليمية والوطنية لملء الوظائف الشاغرة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي،

بشكل مناسب، في الربع الثالث والرابع من 2015 من أجل زيادة النطاق والوصول إلى عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي ليشمل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد.

7- أصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي أكثر انخراطا في أنشطة الاتحاد بصفة عامة، وأسرة أجهزة الاتحاد الأفريقي وأرواح وتطلعات المواطنين الأفريقيين العاديين. وسعيا للمضي قدما في برامج العمل والترويج لبرامج وسياسات الاتحاد الأفريقي، أجرى رئيس الجلسة وأعضاء آخرون برامج للتوعية في مصر، والسودان ونيجيريا وغيرها، ومن خلال المشاركة الفعالة في الدورة العادية السادسة والعشرين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومنتدى أعمال الكامبيرون، والندوة الدولية لإطلاق المبادرة الأفريقية للسلام والتنمية التي عقدت في بنين في أواخر مايو 2015، واجتماع البرلمان الإفريقي بشأن التصديق على معاهدات الاتحاد الإفريقي الذي عقد في أبوجا في أبريل 2015 وغير ذلك من المحافل والتجمعات في الدول الأعضاء، والمنتديات القارية والإقليمية والدولية. وأصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أيضا بيانات سياسة وبيانات استشارية بشأن التطورات المعاصرة التي تبعث على القلق في أفريقيا، بما في ذلك حالات كراهية الأجانب في أفريقيا والأزمة في بوروندي وغيرها.

8- كما تم إشراك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي في تفعيل لجان المجموعات القطاعية باعتبارها آليات تشغيلية رئيسية للجهاز وكذلك في وضع طرائق ومبادئ إضفاء الصبغة المؤسسية على الفروع الوطنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي باعتبارها أدوات للمساءلة عبر مجموعة الدول الأعضاء في الاتحاد. وطرائق التنفيذ هي قيد عملية التعزيز، ومن المتوقع أن يتم تقديم وثيقة إطارية في كلا المجالين إلى الدورة العادية القادمة للمجلس التنفيذي ولمؤتمر الاتحاد.

9- يعد تعزيز الأمانة في مديرية المجتمع المدني والأفريقيين في المهجر إحدى أولوياتنا أيضا. وكما أشرت في وقت سابق، فقد كان ذلك هو موضوع مختلف مقررات المجلس والمؤتمر فضلا عن إعلان القمة العالمية للمهجر التي وضعت أفريقيا خلالها ميثاقا عالميا مع تسعة وثمانين من البلدان الأخرى التي تضم أشخاصا من أصل أفريقي. ومما يثلج الصدر أن عملية التوظيف في مفوضية الاتحاد الأفريقي قد بدأت في جلب موظفين شباب ومخلصين في مديرية المجتمع المدني والأفريقيين في المهجر ضمن إطار التيار الرئيسي. ومع ذلك، يبدو أن المقترحات الأخيرة الصادرة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي تحبذ خفض مستوى هياكل المجتمع المدني والمهجر في الاتحاد. وثمة مخاوف كبيرة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي حول هذا الموضوع. وقد تم تصميم تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي لخلق مجتمع محوره الإنسان وتكامل قائم على البشر. ومن ثم، ينبغي رفع مستوى هياكل الاتحاد الأفريقي التي تفر وتقوم العملية مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي ومديرية المجتمع المدني والأفريقيين في المهجر في المفوضية واعتبارها خدمات مشتركة بدلا من خفضها. وهذا هو جوهر مختلف مقررات المجلس والمؤتمر وقمة المهجر التي ذكرتها أعلاه.

10- تعتبر الطريقة المتبعة في عمليات الإصلاح مدعاة للاهتمام أيضا. ويبدو أنها عملية تهيم عليها المفوضية ولا تشرك غيرها من أجهزة الاتحاد. ولم تكن أجندة الإصلاح مدرجة على جدول الأعمال الميزانية الأصلية للاجتماع الذي عقد في مكيلي، إثيوبيا، من 9 إلى 16 مايو 2015 ولكن تم إدخاله خلسة بنية استصدار مقرر. وتم إحباط تدخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي في هذه العملية حيث

قيل لنا أنه لم يكن من المفترض إعطاء الكلمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للتعبير عن مخاوفه.

11- وهذا الأمر مثير للدهشة. أولاً، لأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي لديه أمانة في مديرية المجتمع المدني والأفريقيين في المهجر بالمفوضية. ويعمل هذا الجهاز بشكل وثيق، وبجبان أضيف، وفي وئام مع مديرية المجتمع المدني والأفريقيين في المهجر. ومن ثم، فإن المسائل المتعلقة بإعادة التنظيم داخل المفوضية يجب أن تشمل بالضرورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ثانياً، تولى الصلة التي تتمحور حول الانسان في الاتحاد الأفريقي أهمية قصوى للانفتاح والشفافية والمساءلة. وتعتبر القضايا التي تخص الاتحاد الأفريقي مسائل عائلية ينبغي أن تعنى بها مختلف أجهزة الاتحاد الأفريقي.

12- ثالثاً، ينبغي لأي عملية تنظيم أو إعادة تنظيم للاتحاد الأفريقي أن تولى الأولوية للتركيز الذي يمثل الإنسان محوره في ديباجة ومبادئ القانون التأسيسي. وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي الإصرار على احترامنا لهذه المبادئ التي وضعت في مختلف مقررات المجلس ومؤتمر الاتحاد.

13- رابعاً، يبعث مصدر مقترحات الإصلاحات الهيكلية، وأساليب تكيفها معها على القلق. وتستند هذه المقترحات إلى نموذج أعمال لا يتفق مع الاتحاد الأفريقي الذي يعتبر مؤسسة عامة. وفي إطار الاتحاد الأفريقي، تعد أعلى قيمة تجارية هي الصالح العام.

14- علاوة على ذلك، يلتمس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي الحاجة إلى التوافق والانسجام في أنشطة المجتمع المدني للاتحاد. واليوم، يغمر المفوضية ومختلف أجهزة الاتحاد، سيل من الاتفاقات والشراكات الرسمية وغير الرسمية مع شتى منظمات المجتمع المدني. ولا يوجد لدى الاتحاد أي وسيلة لتتبع أسماء

للمنظمة، وما تفعله وما تقدمه من قيمة للاتحاد. وليس لديه قاعدة بيانات عن منظمات المجتمع المدني العاملة مع أذرعها المختلفة، وعن علاقاتها وعملياتها والقيمة المضافة لمشاركتها. وهذا يتعارض مع ممارسة الدول الأعضاء وجميع المنظمات الدولية. ويعتقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أن الوقت قد حان لتنسيق أنشطة المجتمع المدني والتدخلات بشكل فعال لدعم الاتحاد من خلاله وفقا للممارسة المتبعة في أماكن أخرى. لذلك، نطلب أن يتخذ المجلس مقررًا، كما هو الحال مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المماثلة، بشأن منح جميع منظمات المجتمع المدني التي تتعامل مع الاتحاد الأفريقي صفة استشاري أو مراقب لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي. وهذا من شأنه أن يوفر قاعدة بيانات شاملة للعناصر الفاعلة والتدخلات، ويمكن الأجهزة التنفيذية من تتبع الأنشطة، وإزالة الازدواجية وتعزيز التكامل في تدخلات منظمات المجتمع المدني، ويمكن الاتحاد من إدراك الحلقات المفقودة في سلسلة الأنشطة بحيث يمكن سدها وبتح التوصل الفعال بين أنشطة المجتمع المدني والدول الأعضاء. وينبغي للجنة الدائمة لوثائق التفويض للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أن تضطلع بالتزاماتها بالإشراف على هذه العملية.

15- أخيراً، أود أن أتقدم بالشكر إلى لجنة الممثلين الدائمين للاتحاد لدعمها الفعال لعملية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في جلسات الميزانية في مكيلي ورصد اعتمادات من شأنها أن تدعم هدفنا الحاسم في تفعيل لجان المجموعات القطاعية وإضفاء الصبغة المؤسسية على الفروع الوطنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي. كما وافقت اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي، التي اجتمعت في الخرطوم، السودان، من 26 إلى 28 مايو 2015 لبحث وإقرار هذا التقرير، على تدابير تطوير وإتمام هذه العملية. وسوف

يركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على هذه الأولوية ، جنبا إلى جنب مع غيرها من الأولويات المشار إليها في وقت سابق، في النصف الثاني من هذا العام 2015، ونتوقع أن نقدم تقريرا ذا مصداقية عن التقدم المحرز إلى الدورة العادية القادمة للمجلس التنفيذي والمؤتمر في أديس أبابا، إثيوبيا، في يناير 2016.

**AFRICAN UNION UNION AFRICAINE**

**African Union Common Repository**

**<http://archives.au.int>**

---

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

---

2015

# Report of the economic, social and cultural Council of the Africa union (ECOSOCC

African Union

African Union

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/4794>

*Downloaded from African Union Common Repository*